

التحوّل الجائر: استرداد مستقبل الطاقة من الاستعمار المناخي ملخص تنفيذي



OXFAM

ورقة إحاطة من منظمة أوكسفام - سبتمبر / 2025

ملخص

تقف عملية التحول العالمي في مجال الطاقة عند مفترق طرق حاسم: فهي إما أن تقضي على أوجه اللامساواة التي توجج أزمة المناخ أو أن تفاقمها. واليوم، تخاطر عملية التحول هذه بتكرار أنماط الاستخراج والاستغلال، يدفع في إطارها الأشخاص الأشد تهميشاً الثمن الأعلى فيما تجني النخب الأرباح. ومن التعديين الانتقالي إلى أعباء الديون واللامساواة في الوصول إلى الطاقة، يعكس المسار الحالي قروناً من الظلم الاستعماري. يجب أن يعيد التحول العادل توزيع السلطة والموارد، وأن يحد من الاستهلاك المفرط، وأن يعطي الأولوية للكرامة والحقوق للجميع. يحدد هذا التقرير مسارات لبناء نظام طاقة قائم على المساواة والعدالة والرعاية والرفاهية الجماعية - تخدم في إطارها الطاقة الحياة، وليس الربح.

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة أوكسفام الدولية - سبتمبر / 2025

المؤلفان الرئيسيان: ماتيو أدارفي زولوفا و ناتالي شورتال.

المؤلفون المساهمون: هيلدي ستروت، ونايرا وايند، وفاليسكا روين، ومحمد فاضل ديوب، وجويل تشيستر باغولايان ومحمد عمران حسن.

مديرة التكليف: جاكلين بيرسون

مدير المشروع: ماتيو أدارفي زولوفا

مسؤولة السياسات: هيلدي ستروت

مسؤولة الإعلام: كاس هبرون

مسؤولة الحملة: موانغالا ماتاكالا

مديرة النشر: عائشة عارف

أجرى البحث الكمي: محمد عسروف، ودانا بلطجي، ومحمد كمال، وماريا ريبس وجودي-آن وانغ (من المعهد الفلسطيني لاستراتيجية المناخ)، بالإضافة إلى فرانسيسكو بولانيوس وأدينا نيرغيس.

تصميم: ميلي مينساه

محرر النسخ: آدم هولبروك

وتشيد منظمة أوكسفام بشكل خاص بروث ماين التي اضطلعت بدور أساسي في إعداد هذا التقرير.

وقد ساعد في إعداده كل من نبيل عبدو، وسونيل أشاريا، وكارلوس أغيلار، جولي بوس، وجيرالد بيارابوغا، ونافكوت دابي، وكريستيان دونالدسون، وجيسون فار، وإميلي غرينسبان، وأمينة هيرسي، ودوروثي هوف، وصفا جيوسي، وأشفق خلفان، وبشرى خالدي، وماكس لوسون، وأليكس ميتلاند، وجيمس موريسي، وليا موغيرا، وغريغ موتيت، وماريا راموس، وأنجيلا تانيجا، وبوبوديني ويكراماراتني.

كما تعرب منظمة أوكسفام عن امتنانها لمجموعة من الخبراء الذين ساهموا في إعداد هذه الورقة هم دانتى دالاجابان، وبيرت دي ويل، وروث ماين، وأنابيل روزمبورغ، ويمينا صاحب، وماريستيل سغامبا وفران ويت.

لمزيد من المعلومات عن القضايا التي أثيرت في هذه الورقة، يرجى التواصل إلكترونياً على

العنوان التالي:

advocacy@oxfaminternational.org

إنّ هذا المنشور محمي بموجب حقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام نصّه مجّاناً لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث، بشرط ذكر المصدر بشكل مفصّل. ويشترط صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يُحاط علماً بجميع هذه الاستخدامات بهدف تقييم الأثر. أمّا في ما يتعلق بالنسخ في أي ظروف أخرى أو إعادة استخدام هذا المحتوى في منشورات أخرى أو ترجمته أو أقلمته فيجب الحصول على إذن صاحب الحقوق وقد يترتب على ذلك رسوم مادية. يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <https://policy-practice.oxfam.org/copyright-permissions>.
إنّ المعلومات الواردة في هذه الورقة صحيحة وقت إرسالها للنشر.

لقد أمكن إعداد هذا التقرير بفضل دعم منظمة أوكسفام الدولية ومنظمة أوكسفام نوفيبي ومنظمة أوكسفام بريطانيا. نشرته منظمة أوكسفام بريطانيا لصالح منظمة أوكسفام الدولية تحت الرقم المتسلسل: DOI 10.21201/2025.000086

منظمة أوكسفام بريطانيا، Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK

ملخص تنفيذي

يقف العالم اليوم عند مفترق طرق حاسم. فإما أن يُسهم التحوّل إلى مصادر الطاقة المتجدّدة في معالجة اللامساواة البنيوية العميقة التي تُغذّي أزمة المناخ، وإما أن يُفضي إلى مفاقمتها أكثر. ويمثل التحوّل السليم في مجال الطاقة فرصة لإعادة تشكيل اقتصاداتنا على أُسس من العدالة والمساواة والرعاية والرفاه الجماعي. ولكن إذا ما حصل ذلك بصورة خاطئة، فستكون الفئات المهمّشة مجدداً هي من يدفع الثمن الأعلى، فيما تستمر الفئات النافذة في جني المكاسب.

لقد باتت المؤشرات التحذيرية جليّة اليوم: فالتحوّل العالمي نحو الطاقة المتجددة يُشيدّ على أُسس غير متكافئة. ونحن نشهد تجلّيات حيّة لانعدام العدالة المناخية: إذ يُركّز هذا التحوّل على استبدال الوقود الأحفوري ببدايل خضراء، في غياب مساءلة الفئات الأكثر ثراءً عن أنماط استهلاكها المفرط للطاقة، فيما يُترك على كاهل المجتمعات المحلية زوات الدخل المنخفض تحمّل الأعباء الأثقل، بما في ذلك الآثار الضارّة الناجمة عن تعدين المعادن الانتقالية، والتوزيع الجائر للمنافع، فضلاً عن الأنظمة المالية والتجارية العالمية المنحازة ضدّ مصالح هذه المجتمعات المحلية. وبعبارة موجزة، فإنّ الديناميات ذاتها التي غدّت الاستعمار التاريخي تعود لتظهر في أشكال جديدة عبر التحوّل الأخضر.

وتتجلّى هذه الأنماط من اللامساواة في العلاقات بين البلدان، كما في داخلها على حدّ سواء. فعلى الرغم من اللامساواة الصارخة بين الأغنياء والفقراء ضمن البلدان زوات الدخل المرتفع، تبرز اللامساواة العالمية بأشدّ صورها حدةً في بلدان الجنوب العالمي، حيث تزرع أمم بأكملها تحت وطأة أزمة المناخ بسبب الحواجز البنيوية والظلم التاريخي، فيما يُثقل كاهلها اليوم أكبر المخاطر المرتبطة بالتحوّل نحو الطاقة المتجددة. وما لم يتغيّر المنطق الكامن وراء هذا التحوّل، فسيستمرّ في إعادة إنتاج تاريخ الاستخراج والاستغلال بأشكال جديدة. وتتقاطع هذه اللامساواة مع عوامل النوع الاجتماعي، والعرق، والطبقة، والعمر، وغيرها من هويات الافراد والمجموعات المهمّشة، ما يعني أنّ معظم تكلفة التحوّل الجائر تقع على عاتق الشعوب الأصلية، ومجتمعات السود، والمجموعات العرصة للتمييز العنصري الأخرى، والنساء، والعمالات والعمال، والفلاحين، وبطبيعة الحال على الشباب والأجيال القادمة.

وينعكس تركّز الثروة والسلطة هذا بوضوح في أنماط استخدام الطاقة: إذ تعيش أقلية محدودة في رفاهٍ فائق وهي تُفرط في استهلاك موارد الكوكب، بينما يزرع كثير من البشر تحت وطأة الحرمان من التغذية الأساسية بالكهرباء. ولو أُعيد توزيع استهلاك الطاقة السنوي لأثرى 1 بالمئة من سكان العالم، لكفى ذلك لتلبية أكثر من سبعة أضعاف احتياجات الطاقة الحديثة لجميع البشر المحرومين من الكهرباء. أمّا إذا أُعيد توزيع استهلاك طاقة أغنى 10 بالمئة من سكان العالم، فستكفي تلك الكمية لتلبية ما يزيد على تسعة أضعاف احتياجات الطاقة في الجنوب العالمي بأسره.

وتتركّز أعلى مستويات الاستهلاك في أيدي الافراد والشركات الأكثر ثراءً، وهم يشكّلون أقلية ضئيلة من حيث العدد، لكنها بالغة النفوذ. كما يُجسّد هذا الواقع اختلافاً جغرافياً أوسع في أنماط إنتاج الطاقة واستهلاكها، إذ تتمركز هذه النخبة أساساً في بلدان الشمال العالمي. وعلى مدى الستين عاماً الماضية، استهلك سكان هذه المنطقة أكثر من 3,300 بيتاواط/ساعة (PWh) من الطاقة الفائضة – أي ما يفوق الاحتياجات الأساسية الحديثة – وتكفي هذه الكمية لتزويد العالم بأسره بالطاقة لأكثر من عشرين عاماً³.

إنّ عالمًا يزدهر فيه الجميع، وتحوّل فيه البلدان جماعياً إلى مرحلة جديدة – وليس على حساب بعضها بعضاً – هو عالم يمكن أن يبصر النور. بيد أنّ المسار الحالي يقودنا في الاتجاه المعاكس. وعلى البلدان – ولا سيما الأكثر ثراءً والأشدّ مسؤولية منها عن أزمة المناخ – أن تُغيّر مسارها، وأن تُواجه الظلم التاريخي والمستمرّ، وأن تُعيد تشكيل النظم الاستخراجية والاستغلالية التي تُغذّي مظاهر الإفراط في استهلاك الطاقة من جهة، وفقر الطاقة من جهة أخرى، وأن تُقاوم النفوذ المتعاظم للشركات الكبرى والفئات الأشدّ ثراءً. ويشمل ذلك مساءلة الاحتياجات وأشكال الاستهلاك التي تُعطى لها الأولوية ضمن الميزانية الكربونية العالمية المتبقية – أي الكمية القصوى من ثاني أكسيد الكربون التي يمكن للبشرية أن تُطلقها، مع البقاء ضمن هدف الحدّ من الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية. ولا يُعدّ القيام بذلك مسألة عدالة ملحّة فحسب، بل هو أيضاً شرطٌ جوهري لنجاح عملية التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

الاستعمار المناخي في مرحلة التحوّل

تتجلّى هذه اللامساواة في الوقت الحقيقي، بالتزامن مع تقدّم عملية التحوّل. فأنماط الاستخراج الناشئة - سواء في عمليات تعدين المعادن الانتقالية أو في البنية المالية والتجارية العالمية التي ترجح كفّتها لصالح الأقوياء - تُعيد إنتاج الديناميات الاستغلالية ذاتها التي لطالما حوّلت القيمة من الفئات الأشدّ تهميشًا في الجنوب العالمي إلى الفئات الأشدّ ثراءً في الشمال العالمي، مخلفة وراءها آثارًا بالغة من الأذى والاستغلال.

سباق جديد على الموارد

يغذّي التحوّل إلى الطاقة المتجددة سباقًا عالميًا متسارعًا على المعادن الانتقالية، مثل الليثيوم والكوبالت والنيكل والنحاس. ولكن بدلًا من أن يُسهّم هذا السباق في دعم التنمية المحلية في الجنوب العالمي - الذي يمتلك نحو 70 بالمئة من احتياطي هذه المعادن عالميًا - فإنه يُعيد إنتاج الديناميات الاستخراجية القديمة ذاتها.

لنأخذ سلاسل توريد السيارات الكهربائية كمثال: فهي تُجسّد الحلّ المفضّل - وإن كان معيبيًا - الذي اعتمدته بلدان الشمال العالمي للحدّ من انبعاثات قطاع النقل، لكنها تُظهر في الوقت ذاته لامساواة صارخة بين المجتمعات المحلية التي تتحمّل التكاليف من جهة، وأصحاب المليارات الذين يجنون مزيدًا من الأرباح من الأزمة من جهة أخرى. ومن أبرز شركات السيارات الكهربائية هذه شركة "تسلا" التي يملكها أثنى رجل في العالم، إيلون ماسك، والذي يُمثّل نموذجًا صارخًا للأوليغارشية. تُحقّق الشركة ربحًا يُقدّر بنحو 3,150 دولارًا أمريكيًا عن كل مركبة كهربائية، تحتوي كل واحدة منها على ما يقرب من ثلاثة كيلوغرامات من الكوبالت، الذي يُستخرَج في الغالب من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا تتجاوز حصّة جمهورية الكونغو الديمقراطية من حقوق الاستخراج عن كلّ سيارة كهربائية 10 دولارات أمريكية، في حين لا يحصل عامل المنجم سوى على 7 دولارات تقريبًا - أي أنه يجب أن يمضي ما يقرب من عامين من العمل كي يكسب ما تجنيه شركة "تسلا" من ربح من سيارة واحدة⁵. وفي عام 2024 وحده، حققت شركة "تسلا" أرباحًا بلغت 5.63 مليار دولار أمريكي من بيع 1.79 مليون سيارة كهربائية، بينما لم تتجاوز عائدات الكونغو الديمقراطية من حقوق الاستخراج 17.5 مليون دولار في أفضل التقديرات⁶.

وتتمتلك أمريكا اللاتينية أكثر من 50 بالمئة من احتياطي الليثيوم العالمي، وهو معدن أساسي لتقنيات البطاريات التي تُخزّن الطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن تبلغ وتيرة الاستخراج حدًا بالغًا من الكثافة، بحيث يُنتج في غضون أحد عشر عامًا فقط من "مثلث الليثيوم" (تشيلي، والأرجنتين، وبوليفيا) كمية من الليثيوم تفوق ما استخرجته الإمبراطورية الإسبانية من الفضة خلال 300 عام من الحكم الاستعماري⁸. وبين عامي 2015 و 2030، ستنتج هذه المنطقة نحو 1.6 مليون طن من الليثيوم - وهي كمية تكفي لتغطية مدينة مدريد بطبقة بسُمك خمسة مليمترات من "الذهب الأبيض"⁹.

وتتعرّض المجتمعات المحلية في الجنوب العالمي لمصادرة أراضيها، واستنزاف مواردها المائية، وانتهاك حقوقها، تحت شعار التحوّل البيئي الأخضر؛ وذلك ليس فقط من خلال استخراج المعادن الانتقالية، بل أيضًا عبر نشر مشاريع الطاقة المتجددة على نطاق واسع، والحلول المناخية الزائفة مثل الوقود الحيوي، وأسواق الكربون، والغاز، التي غالبًا ما تُلحق بها الضرر بدلًا من أن تعود عليها بالنفع. وتبلغ مساحة الأراضي المُعترف بها للسكان الأصليين التي تهددها الأنشطة الصناعية¹⁰ المرتبطة إلى حدّ كبير بالتحوّل الحالي في مجال الطاقة 22.7 مليون كيلومتر مربع - وهي مساحة تفوق مجموع أراضي البرازيل والولايات المتحدة والهند مجتمعة¹¹. وتُعادل هذه المساحة ما يقرب من ضعف الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في أوج ذروتها¹². ومن دون إصلاحات عاجلة تكفل حماية الحقوق والأراضي، فإن التحوّل البيئي سيكرّس أنماط استعمار الطاقة التي استمرّت لأكثر من خمسمئة عام، بدءًا من استغلال العمالة المُستعبدة والكتلة الحيوية (كالخشب والفحم النباتي والمزارع)، وصولًا إلى حقبة الفحم والنفط.

نظام مالي استعماري

لا تقتصر مواقع الاستخراج في أنظمة الطاقة على الموارد الطبيعية فحسب؛ إذ إن بنية النظام المالي العالمي منحازة بدورها، وهي قد تشكّلت على امتداد قرون من الهيمنة الاستعمارية، ولا تزال تُبقي البلدان ذوات الدخل المنخفض حبيسة حالة من التبعية البنيوية. وفيما تستطيع البلدان الغنية ضخ المليارات في مسارات التحوّل نحو الطاقة النظيفة، يُترك الجنوب العالمي ليرزح تحت وطأة الديون المتصاعدة، وأسعار الفائدة المُجحفة، وتقلّص الحيز المالي المتاح.

وفي عام 2024، استحوذت البلدان ذوات الدخل المرتفع على نحو 50 بالمئة من إجمالي الاستثمارات العالمية في الطاقة النظيفة، وبلغت حصة الصين 29 بالمئة، بينما لم تتجاوز حصة أفريقيا 2 بالمئة فقط، على الرغم من أنّ منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تحتضن 85 بالمئة من سكان العالم الذين لا يحصلون على الكهرباء¹³. ولا تكمن مظاهر اللامساواة في وجهة تدفق التمويل فحسب، بل أيضًا في تكلفته: إذ تواجه مشاريع الطاقة النظيفة في الجنوب العالمي أسعار فائدة تتراوح بين 9 بالمئة و13.5 بالمئة، مقارنةً بـ3 بالمئة إلى 6 بالمئة فقط في البلدان الغنية، ما يُبطئ وتيرة التحوّل¹⁴. ولا تُعدّ هذه التكاليف حتمية، بل هي تعكس نظامًا يُسعر المخاطر من خلال عدسة استعمارية مشوبة بالتمييز العرقي. ويبدو الأثر جليًا: إذ تبلغ تكلفة تزويد مئة ألف شخص بالطاقة النظيفة نحو 95 مليون دولار أمريكي في الاقتصادات المتقدمة مثل المملكة المتحدة، بينما تصل إلى 139 مليون دولار (أي بزيادة قدرها 45 بالمئة) في الاقتصادات الناشئة مثل الهند، وإلى 188 مليون دولار (أي بزيادة قدرها 97 بالمئة) في البلدان الأفريقية مثل نيجيريا. وفي المقابل، تتحمّل البلدان المُصنّفة "نامية"¹⁶ وفق تعريف الجغرافيا الاستعمارية ديونًا خارجية تبلغ 11.7 تريليون دولار أمريكي – أي ما يزيد بثلاثين ضعفًا عن حجم الاستثمار الإضافي المطلوب لتحقيق الوصول الشامل إلى الكهرباء والطهي النظيف بحلول عام 2030¹⁷. وفي عام 2024 وحده، دفعت بلدان الجنوب العالمي ما يُقدّر بـ400 مليار دولار أمريكي لخدمة الدين¹⁸.

استرداد مستقبل طاقتنا من قبضة استعمار المناخ

إنّ استمرار الحال على هذا النحو ليس بالأمر الحتمي، إذ يُتيح التحوّل في مجال الطاقة فرصة نادرة لإعادة صياغة المسار لتجاوز النماذج الاستخراجية إلى نظام طاقة يقوم على المساواة والعدالة والرعاية والازدهار الجماعي. وباعتماد الخيارات السلمية، يمكن إعادة هيكلة موازين القوّة، بما يضمن شمول التحوّل لجميع البلدان والشعوب على أسس عادلة ومتساوية. وقد يشكّل هذا الظرف لحظة مفصلية، لكن ذلك لن يتحقق إلا إذا واجهت الحكومات أوجه اللامساواة البنيوية التي تُشكّل ملامح هذا التحوّل.

ويمكن أن يكون الجنوب العالمي في صميم التحوّل العادل على مستوى العالم؛ فعلى عكس أنماط الاستثمار السائدة في مجال الطاقة، تقع 70 بالمئة من الطاقة المتجدّدة غير المُستغلة عالميًا في هذا الجنوب. لذا فإنّ إمكانية تحويل مشهد الطاقة جذريًا هي أمر ملموس؛ إذ إنّ استغلال أقلّ من 1 بالمئة من الطاقة الشمسية السنوية في الصحراء الكبرى كفيل بتزويد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بكامل احتياجاتها من الطاقة¹⁹.

كما أنّ استغلال أقلّ من 1 بالمئة من طاقة الرياح القابلة للاستخدام على مستوى العالم كفيل بتوفير الكهرباء لـ677 مليون نسمة في جنوب شرق آسيا²⁰. وتُقدّر تكلفة إنتاج طاقة الرياح بنحو 313 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ كان يُمكن أن يُجمع عالميًا خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024 عبر فرض ضريبة على أرباح شركات الوقود الأحفوري²¹.

وبدلاً من التعامل مع مستقبل الطاقة كسباق لا يفوز فيه إلا قلة قليلة، ينبغي أن نُعيد تصوّره كمشروع عالمي مشترك. فلا يجوز تكديس الطاقة أو حجبها أو استخدامها كورقة ضغط في سبيل تحقيق النفوذ الجيوسياسي أو لتعزيز سلطة الشركات. ويتطلّب هذا التحوّل البنيوي عدالةً إصلاحية، تقوم على تحميل الملوثين الأغنياء مسؤولية دفع الثمن، وإعادة توزيع الموارد، ومواجهة الإفراط في الاستهلاك، وإعطاء الأولوية لحقوق الفئات التي طالما استُبعدت تاريخيًا، مع تبني نماذج اقتصادية تضع المساواة والرفاه والحدود البيئية في صميمها. إنّ التصدي للمساواة ليس مجرد واجب أخلاقي، بل هو أيضًا استراتيجية فاعلة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ.

تتطلب المجتمعات الأكثر مساواة نموًا أقل لتلبية الاحتياجات الأساسية، و طاقة أقل لتحقيق الرفاه للجميع. لذا فإن التحول العادل في قطاع الطاقة لا ينبغي أن يقتصر على إزالة الكربون، بل يجب أن يُعيد تشكيل النظم بما يُسهم في الحد من الفقر، وإعادة توزيع السلطة، وضمان الرفاه ضمن حدود الكوكب. ويُحدّد ”الحد الأدنى للطاقة الحديثة“ كمية 1000 كيلوواط/ ساعة للفرد سنويًا، متحدّيًا التعريفات الضيقة لمفاهيم ”الاحتياجات الأساسية“ في الوصول إلى الطاقة. وهو في الوقت عينه الحد الأدنى للكرامة وحقوق التنمية في جنوب الكرة الأرضية، وليس سقفًا لها. إن إعطاء الأولوية لهذا الحد الأدنى هو أمرٌ جوهري، لكنه يتطلب أيضًا تقليص أنماط الاستهلاك المفرط المرتبط بحياة البذخ في الشمال العالمي. ويمكننا توفير الطاقة للجميع ووقف انهيار المناخ، لكن ذلك لن يتحقق إلا من خلال تقليص جذري للمساواة.

وتعمل المجتمعات المحلية والعمّال والحكومات التقدمية بالفعل على تطوير نهج عادلة في مجال الطاقة، مستندةً إلى إرثٍ مقاوم يمتدّ لأكثر من خمسمئة عام في مواجهة الاستعمار – مناهضةً لسياسات الاستخراج، وساعيةً إلى استعادة السيطرة على الموارد، لبناء نظم تُقدّم المصلحة العامة على الربح الخاص.

ومن المشاريع المتجددة التي تقودها المجتمعات الأصلية والنساء، إلى النقابات التي تناصر في سبيل الحق في العمل الكريم، وصولاً إلى الجهود الوطنية التي تُكرّس السيادة في مجال الطاقة، تُظهر هذه النماذج أنّ البدائل ليست ممكنة فحسب، بل هي قيد التحقق عمليًا. ويستند ذلك إلى رؤى سياسية وبيئية تُؤكّد حقنا الجماعي في تقرير كيفية إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها، بوصفها منفعةً عامّةً وحقًا من حقوق الإنسان. لا وجود لنموذجٍ أوحدهم للتحول العادل، الذي يختلف باختلاف السياقات، ويتشكّل وفقًا لتنوع التاريخ والمعرفة والاحتياجات. لكن جميع مسارات التحول العادل لا بدّ أن تشترك في مبدأ واحد: وهو كون الطاقة في خدمة الحياة، لا تحقيق الربح.

توصيات من أجل تحوّل عادل في مجال الطاقة

من أجل البدء في إعادة تشكيل عملية التحول في مجال الطاقة على أسس من المساواة والعدالة والازدهار الجماعي، لا بدّ من اتخاذ الإجراءات الأساسية التالية:

- **مسارات انتقالية متميزة:** يجب أن تُصمّم البلدان استراتيجيات التحول في مجال الطاقة بما يتوافق مع مسؤوليتها التاريخية وقدراتها، مع ضمان إلزام البلدان ذوات الانبعاثات المرتفعة بخفض هذه الانبعاثات بسرعة، ومساءلة شركات الوقود الأحفوري والأثرياء، مع الحفاظ على حيّز كربوني كافٍ للبلدان ذات القدرات المحدودة.
- **استهلاك مُنصف للطاقة:** تحقيق أهداف خفض الانبعاثات وتدابير الاكتفاء الطموحة في بلدان الشمال العالمي، مع التركيز على البلدان الأكثر ثراءً والأعلى إصدارًا للانبعاثات، بالتوازي مع تعزيز استراتيجيات الاقتصاد الدائري، واعتماد معايير الوصول المنصف إلى الطاقة للجميع، مثل ”الحد الأدنى للطاقة الحديثة“، لضمان توزيع عادل.
- **إصلاح النظام المالي:** إعادة هيكلة أنظمة التجارة والاستثمار بما يُمكن من تعزيز القيمة المضافة محليًا والتنمية الصناعية في بلدان الجنوب العالمي و يتيح لها التحرر من الاعتماد على الوقود الأحفوري، ويُعزّز السيادة في مجال الطاقة والعدالة الضريبية التصاعديّة على الصعيد العالمي.
- **تمويل مناخي تحويلي:** استبدال النماذج المالية الاستخراجية التي تُوجّه التدفقات من الجنوب إلى الشمال العالمي بإلغاء الديون، وتمويل مناخي قائم على المنح، ومبادرات التعويضات التي تُعطي الأولوية للمساواة والمجتمعات المحلية والعدالة البيئية وعدالة النوع الاجتماعي على حساب تحقيق الربح.

- **حماية المجتمعات المحلية والطبيعة:** ضمان الموافقة الحرّة والمسبقة عن علم واطلاع على جميع المشاريع، واحترام حقوق الأراضي والوفاء بها، بما يشمل حظر الاستيلاء على الأراضي وعمليات الإخلاء القسري، وحماية النُظم البيئية الحيوية التي تكون الموارد فيها أكثر قيمة إذا بقيت في باطن الأرض، وإنهاء مناطق التضحية، وضمان استفادة المجتمعات المحلية بشكل منصف من مشاريع تطوير الطاقة.
- **الحوكمة الديمقراطية في مجال الطاقة:** تحويل الملكية واتخاذ القرارات من هيمنة المصالح الخاصة إلى المصلحة العامة، وضمان التعامل مع الطاقة بوصفها حقًا من حقوق الإنسان يُسهم في الحدّ من اللامساواة، وتمكين المجتمعات المحلية من رسم مستقبلها في مجال الطاقة من خلال حوكمة شفافة، وشاملة، ومُراعية للتحوّل في مجال النوع الاجتماعي.
- **آلية دولية للتنسيق والعدالة:** اعتماد آلية دولية في الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP30) لضمان اتساق السياسات، وتسريع وتيرة التحوّل العادل، وتوحيد جهوده وتحقيقه بصورة شاملة، على أن تتمتع هذه الآلية بالتفويض والقدرة على التنسيق والتمويل والمتابعة للمبادرات على مستوى العالم، بما يضمن المساءلة ويُكرّس العدالة في جميع مستويات السياسات.

منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام حركة عالمية تضم أفرادًا يحاربون اللامساواة من أجل القضاء على الفقر والظلم. نعمل في مناطق مختلفة في أكثر من 70 بلدًا، بالتعاون مع آلاف الشركاء والحلفاء، لدعم المجتمعات المحلية في بناء حياة أفضل، وتعزيز قدرتها على الصمود، وحماية الأرواح وسبل العيش، حتى في أوقات الأزمات. للمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع أي من المنظمات المعنية أو زيارة الموقع الإلكتروني www.oxfam.org.

www.oxfamamerica.org أوكسفام أمريكا

www.oxfam.org.nz أوكسفام أوتياروا

www.oxfam.org.au أوكسفام أستراليا

www.oxfamsol.be أوكسفام في بلجيكا

www.oxfam.org.br أوكسفام البرازيل

www.oxfam.ca أوكسفام كندا

lac.oxfam.org/countries/colombia أوكسفام كولومبيا

www.oxfamfrance.org أوكسفام فرنسا

www.oxfam.de أوكسفام ألمانيا

www.oxfam.org.uk أوكسفام بريطانيا

www.oxfam.org.hk أوكسفام هونغ كونغ

oxfamibis.dk أوكسفام الدنمارك

www.oxfamindia.org أوكسفام الهند

www.oxfamintermon.org أوكسفام إنترمون، إسبانيا

www.oxfamireland.org أوكسفام إيرلندا

www.oxfamitalia.org أوكسفام إيطاليا

www.oxfammexico.org أوكسفام المكسيك

www.oxfamnovib.nl أوكسفام نوفيب، هولندا

www.oxfamnovib.qc.ca أوكسفام كيبيك

www.oxfam.org.za أوكسفام جنوب أفريقيا

www.kedv.org.tr مؤسسة KEDV تركيا

www.oxfam.org.ph أوكسفام الفلبين



OXFAM

- 1 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 1c.
- 2 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 2b.
- 3 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 2c.
- 4 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 5.
- 5 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 7b.
- 6 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 7a.
- 7 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 8a.
- 8 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 8b.
- 9 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 8c.
- 10 وفقًا لمنظمة الحفاظ على الطبيعة "Nature Conservancy" (مصدر البيانات)، تشمل الأنشطة الصناعية التي تقوّض أراضي الشعوب الأصلية مشاريع الطاقة المتجددة (42 بالمئة) والزراعة للمحاصيل والوقود الحيوي (14 بالمئة)، والنفط والغاز (19 بالمئة)، والتعدين (9 بالمئة)، والتحول الحضري (3 بالمئة)، وعدة قطاعات مجتمعة (13 بالمئة). يُرجى الرجوع إلى الرسم البياني في الصفحة 24.
- 11 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 4a.
- 12 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 4b.
- 13 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 9a.
- 14 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 9b.
- 15 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 9c.
- 16 يُعدّ مفهوم "التنمية" من المفاهيم الأساسية التي خضعت للتشكيك في الفكر ما بعد الاستعماري، إذ يُنظر إليه بوصفه اختراعًا استخدم لتصنيف البلدان ضمن خرائط جغرافية استعمارية. لمزيد من التوسع في هذا الطرح: إسكوبار، أ. (1995). مواجهة التنمية: صناعة العالم الثالث وتفكيكه. برينستون: منشورات جامعة برينستون.
- 17 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 13a.
- 18 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 13b.
- 19 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 10c.
- 20 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 11b.
- 21 التحول الجائر: مذكرة منهجية، الإحصاء 11c.
- 22 إذا بقيت الفوارق على حالها، وإذا أردنا أن نرفع العالم بأسره إلى عتبة الازدهار التي حددها البنك الدولي بمقد (25) دولارًا يوميًا، فإن ذلك يتطلب مضاعفة جميع الدخول، بما في ذلك دخول الأغنياء، خمسين مرة. وإذا كانت العديد من دول الجنوب بحاجة فعلية إلى مزيد من النمو والطاقة، فإن إعادة توزيع الثروات تُعدّ شرطًا أساسيًا لضمان رفاه مستدام على المستوى العالمي. منظمة أوكسفام (2023)، المساواة في المناخ: كوكب لـ99 بالمئة من الناس. مذكرة منهجية.